وزارة شؤون المرأة

الإطار الاستراتيجي لتحقيق المساواة ما بين الجنسين والحد من أوجـه العنــف
" مجابهـــة تداعيات العدوان الإسرائيلي وجرائمه"

للأعوام:
2026-2025

مقدمة:

يرتكز برنامج عمل الحكومة الفلسطينية التاسعة عشر على توفير مقومات الصمود في ظل استمرار الاحتلال وجرائمه، وحفظ كرامة الناس وتحقيق العدالة الاجتماعية، في ظل عقد اجتماعي قائم على المساواة في الحقوق والواجبات في إطار سيادة القانون، ومنح المرأة والشباب الفرص في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في دولة مستقلة كاملة السيادة تسودها العدالة والحماية الإجتماعية.

وانسجاما مع هذا البرنامج، تستند رؤية وزارة المرأة على تحقيق العدالة والمساواة والمشاركة والتمكين والحماية للمرأة الفلسطينية، وتعزيز مشاركتها في الشأن العام، وإزالة ما يعترض ذلك من معيقات سياسية، وقانونية، واقتصادية، واجتماعية.

في ظل تصعيد الإحتلال الإسرائيلي غير المسبوق في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس، وجرائم الإبادة التي عصفت بمكتسبات وإنجازات المرأة في دولة فلسطين، تركز إستراتيجية وزارة شؤون المرأة في السنتين القادمتين 2025-2026 على مجموعة من القضايا الاستراتيجية ترتكز على الحماية والتمكين، والمشاركة، والضغط، والمناصرة.

لقد فرضت حرب الابادة وتداعياتها واقعا جديدا للمرأة الفلسطينيات في قطاع غزة على مستوى خسارة الارواح والاصابات والنزوح، وقضايا الصحة والتعليم والمأوى، والصحة النفسية والصحة الإنجابية، والأمن الغذائي، والعنف القائم على اساس الجنس، وخلّفت آثار الحرب أعباء فقدان الأملاك والأعمال والأمن الإقتصادي وزادت من أعباء الرعاية الاجتماعية والاقتصادية على كاهل المرأة. أضف الى ذلك، تعميق هشاشة المرأة وانكشافهن وتراجع مستويات المشاركة سواء في لجان جهود الاغاثة أو في الشأن العام.

هذا الواقع الصعب والمعقد، فرض أولويات عمل جديدة على وزارة شؤون المرأة من حيث الإغاثة والحماية والتمكين، والدعم النفسي الاجتماعي، ومكافحة العنف، وتعزيز جهود الضغط والمناصرة بهدف فضح الانتهاكات بحق المرأة والمطالبة بتوفير الحماية الدولية لهن، ومساءلة الاحتلال على جرائمه.

وبالنظر الى التبعات الاقتصادية التي أثرت بشكل سلبي على واقع المرأة من حيث فقدانهن لمصادر الدخل وانعكاسه على مشاركتهن في كافة المجالات الاقتصادية، الأمر الذي رفع من معدلات الفقر والبطالة في صفوف المرأة، كل ذلك يحتّم على الوزارة مراجعة التشريعات والسياسات الإقتصادية المعمول بها في دولة فلسطين لتمكين المرأة في القطاع الإقتصادي.

وانطلاقا من إيمان وزارة شؤون المرأة ورسالتها بضرورة تحقيق المساواة وعدم التمييز ضد المرأة وتعزيز مشاركتهن وفقاً لمبادىء حقوق الإنسان. ولتحقيق رؤيتها ورسالتها سيتم العمل خلال العامين 2025-2026 مع الشركاء الحكوميين ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية على تطوير البيئة التشريعية الحامية والممكّنة للمرأة، ومعالجة الثغرات القائمة في السياسات والبرامج والإجراءات والتدابير، وتحقيق المساواة ومكافحة التمييز القائم على أساس الجنس.

منهجية خطة 2025-2026

اعتمدت الخطة على منهجية العمل التشاركي التام والمتكامل مع الشركاء من المؤسسات الحكومية، والمجتمع المدني، والدولي، والقطاع الخاص، والشخصيات النشطة في مجال قضايا النوع الاجتماعي، والمجالات الحقوقية حيث اعتمدت عملية تحديث القضايا والاولويات الاستراتيجية للأعوام 2025- 2026:

1. مراجعة الادبيات: تم مراجعة جميع الوثائق والخطط والتقارير المتعلقة بأولويات عمل وزارة شؤون المرأة ومنها:

- الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المراة 2024-2029 (مسودة اولى) لم تقر من قبل مجلس الوزراء ولكن نتيجة مشاورات مع المؤسسات بنيت على نتائج عمل الاستراتيجية عبر القطاعية للاعوام 2017-2022.
- الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية 2023-2030وتهدف الإستراتيجية إلى إيجاد الحلول الممكنة لإشكالية انخراط المرأة في الحياة السياسية بشكل أكثر فاعلية ولزيادة الوعي لأهمية تمثيلها في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية

- الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في فلسطين للأعوام 2022-2030، وما ترتب على نتائج تقييم الاستراتيجية السابقة للعام لمناهضة العنف 2011-2019.
- الإستراتيجية الوطنية للتشغيل 2020-2030 يالتي تهدف تمكين المراة من خلال تأسيس مجتمع ينتج ثروته الخاصة ويعزز موارده البشرية والطبيعية بطريقة فعالة وبكفاءة عالية، ليحقق التوزيع بطريقة شاملة ومنصفة ومستدامة بين جميع المواطنين في جميع أنحاء التراب الوطني.
- خطة الطوارئ للحكومة التاسعة عشر 2024-2025 والمتعلقة بإنهاء جريمة الابادة الجماعية التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية والقدس.
- توصيات التقارير الصادرة، والتقارير المرفوعة لمجلس الوزراء حول تحسين وضع المرأة والقضايا المتعلقة بها، وجهود الإغاثة والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية.
- أبرز مخرجات مراجعة منهاج عمـل بيجين +30
- توصيات لجنة القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة

2. المشاورات التي عقدت مع المؤسسات الوطنية (مؤسسات حكومية، مؤسسات مجتمع مدني، قطاع خاص، نشطاء في قضايا المراة والنوع الاجتماعي) حول تحديث أبرز القضايا التي سيتم العمل عليها خلال السنتين القادمتين
3. المشاورات والاجتماعات التي عقدت مع مجموعة العمل الخاصة بالنوع الاجتماعي – ضمن آلية تنسيق المساعدات (LACS) والمؤسسات الدولية، وهيئات الامم المتحدة، حول تحديث أبرز القضايا التي سيتم العمل عليها خلال السنتين القادمتين، وتضمينها ضمن البرامج المطروحة في دولة فلسطين
4. تحليل القضايا وتحديثها داخل الوزارة: حيث تم تشكيل فريق فني بقيادة معالي الوزيرة منى الخليلي، لمناقشة الاولويات الاستراتيجية واقرارها.

مرجعيات عمل الوزارة

تستند الوزارة في عملها الى مجموعة من المرجعيات الوطنية والدولية المعززة لعملها والمتمثلة في:

المرجعيات الوطنية:

1. وثيقة اعلان الاستقلال 1988.
2. القانون الأساسي لسنة 2003 وتعديلاته.
3. الوثيقة الحقوقية للمرأة الفلسطينية 2012.
4. برنامج عمل الحكومة التاسعة عشر.
5. قرار المجلس المركزي المتعلق بمشاركة المراة بنسبة 30% كحد أدنى في كافة دوائرة ومؤسسات واطر منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسسات دولة فلسطين.
6. الخطط والاستراتيجيات الوطنية: كالخطة الوطنية للتنمية 2020-2027، الاستراتيجية القطاعية للنوع الاجتماعي 2020-2027، والاطار الاستراتيجي لقرار 1325، واستراتيجية مناهضة العنف 2023-2030، استراتيجية المشاركة السياسية للمرأة 2023-2030.

المرجعيات الإقليمية والدولية:

1. قواعد القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني.
2. الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين.

3. القرارات الدولية والآراء الإستشارية لمنظومة حقوق الإنسان وتقارير المقررين الخواص بما فيها القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة 2024 والقاضي بعدم قانونية استمرار وجود اسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة وتمكين الفلسطينيين من حقهم في تقرير المصير وحمايتهم.
4. اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة.
5. أجندة المرأة والأمن والسلام.
6. أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030،
7. إعلان منهاج عمل بيجن بشأن المرأة لعام 1995.
8. التوصيات الصادرة عن لجان المعاهدات التعاقدية.
9. قرارات ومقررات جامعة الدول العربية الخاصة بالمرأة.

التحديات والمعيقات التي عاقت من حصول تقدم محرز على مستوى تعزيز دور المرأة

1. الاحتلال الإسرائيلي هو المعيق الاساسي الذي يحول دون احراز تقدم في مجال معالجة الاشكاليات الخاصة بقضايا المراة لتقليص الفجوة في اوجه عدم المساواة بين الجنسين في جميع الاتجاهات وبكافة الوسائل.
2. منع الاحتلال اجراء الانتخابات العامة لتشكيل برلمان فلسطين مما يؤثر بشكل مباشر على اقرار قوانين تحقق المساواة ما بين الجنسين وتشكل حماية للمرأة.
3. العدوان على قطاع غزة أدى الى تغيير الأولويات تجاه قضايا المرأة لتكون أولويات للإغاثة بدلا من أولويات للتنمية المستدامة والرفاه الاقتصادي
4. الانقسام من أهم العوائق الأساسية في توحيد التشريعات بين الضفة وقطاع غزه، وذلك لصعوبة التواصل بين الجهتين أولاً واعتبار قضية المرأة قضية ثانوية ثانياً.
5. الثقافة التمييزية التي تنتقص من حقوق المرأة.
6. التقسيمات الجغرافية التي تفرضها إسرائيل، التي تحد من السلطة المدنية لحكومة فلسطين – ولا سيما للفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة (ج) والقدس الشرقية ومنطقة التماس ببسط الأمن و الأمان.
7. التبعية للاقتصاد الاسرائيلي والسيطرة على الموارد، وقرصنة الأموال
8. تدمير البيئة، ورمي النفايات الطبية، وتلويث المياه الجوفيــة، والانباعاثات النووية
9. ضعف الموازنات المستجيبة للنوع الإجتماعي والدعم المقدم لأجندة المساواه بين الجنسين وحقوق المرأة من قبل الجهات المانحة.

أولويات العمل الاستراتيجية:

1. حماية المرأة من عنف الاحتلال الإسرائيلي من خلال الحشد والمناصرة على الصعيد الدولي والاقليمي لمنع الإفلات من العقاب
2. الحد من العنف ضد المرأة في المجالين العام والخاص وانهاء التمييز ضدها.
3. تمكين المرأة في المجال السياسي، والقانوني، والاقتصادي، والاجتماعي وتطوير وتقديم الخدمات الأساسية المراعية.

التدخلات السياساتية:

(الأولوية الاولى) : حماية المرأة من عنف الاحتلال الإسرائيلي من خلال الحشد والمناصرة على الصعيد الدولي والاقليمي لمنع الإفلات من العقاب

1. رصد الانتهاكات الإسرائيلية المرتكبة بحق المرأة وتوثيقها وتقديم التقارير الرسمية للجهات الاقليمية والدولية المختصة.
2. تشكيل لجان وطنية وفرق فنية لمتابعة تداعيات العدوان الإسرائيلي على المرأة الفلسطينية (الأسيرات، فاقدات الرعاية النازحات وذوات الاعاقة).
3. حشد وتوجيه البرامج والمشاريع التنموية لاستهداف المرأة في المناطق الأكثر تهميشاً وتضرراً من العدوان (القدس، الأغوار والتجمعات البدوية).
4. تعزيز الشراكة مع اللجان والائتلافات والحركات المعنية بالمرأة دوليا وإقليميا لإعلاء صوت الضحايا وتبادل الخبرات وتوطين أفضل الممارسات
5. استقطاب لجان تقصي حقائق ولجان تحقيق للاطلاع على الانتهاكات الاسرائيلية بحق المرأة الفلسطينية.
6. مطالبة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الانسان بتبني قرار تكفل حماية المرأة والفتاة تحت الاحتلال في دورات الانعقاد المقبلة.
7. تطوير برنامج عمل بالشراكة مع جميع الدول العربية والمنظمات المعنية بالمرأة، خلال ترؤس دولة فلسطين للجنة المرأة في الجامعة الدول العربية للفترة من شباط 2025 الى شباط 2026 تنفيذاً لإعلان القدس عاصمة المرأة العربية.

(الأولوية الثانية): الحد من العنف ضد المرأة في المجالين العام والخاص وانهاء التمييز ضدها.

1. وضع خطة تنفيذية وطنية ومصفوفة متابعة وتقييم شاملة للحد من العنف القائم على اساس الجنس.
2. تعزيز الثقافة المجتمعية الممكنة للمرأة من خلال تفعيل الشراكة مع كافة الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
3. تحسين جودة الخدمات المقدمة بالقطاعات الرئيسية للمرأة المعنفة وتعزيز فرص وصولها لها (الحماية الاجتماعية، الصحة وقطاع الأمن والعدالة).
4. ضمان توفر مناهج تعليمية خالية من النصوص التمييزية وتعزيز مفهوم الذكورية الإيجابية.
5. تطوير وتعديل، واقرار القوانين والتشريعات الوطنية التي تحد من العنف، بما يضمن كفالة وصول المرأة الى العدالة ومنها

- قانون العقوبات.
- قانون حماية الأسرة من العنف.
- قانون الأحوال الشخصية.
- مشروع قانون منع الاتجار بالبشر.
- مشروع قانون المساعدة القانونية.
- نظام تقسيم الحقوق الإرثية.

6- اعداد دليل الإجراءات الموحد لنظام التحويل الوطني، والملحق الخاص في تحسين جودة الخدمات في حالات الطوارئ والكوارث والاحتلال.
7- تفعيل فريق مراجعة الحالات الخطرة واجراء 3 مراجعات وفقا لنظامه.

8- تفعيل المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة.

(الأولوية الثالثة): تمكين المرأة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

على صعيد التمكين الاقتصادي:
تعمل وزارة شؤون المراة مع المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الاقليمية والدولية وبشكل جدي على رفع مستوى ونسبة مشاركة المرأة المتدنية في سوق العمل من خلال:

1- توفير بيئة تشريعية تنظم العلاقات في المجال الاقتصادي مبنية على استراتيجيات وسياسات التمكين الاقتصادي مثل: قانون ضمان اجتماعي، قانون الاستثمار، قانون الشركات، قانون الزراعة، قانون العمل وقانون العمل التعاوني، تتضمّن مستوى جيد من الالتزام بالحقوق الاقتصادية للمرأة، كما أنها لا تتضمّن موادا تمييزية ضد المرأة.
2- توفير بيئة ممكنة للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغرSMEs ، ومشاريع الأعمال الريادية للمرأة، وحاضنات الأعمال والتعاونيات لمعالجة الآثار الناتجة عن العدوان وجرائمه
3- ضمان الالتزام بالحد الأدنى للأجور وضمان تساوِ الأجر فيما بين الجنسين عن العمل متساوِ القيمية.
4- توفير بيئة عمل لائقة للمرأة انسجاما مع معايير منظمة العمل الدولية.
5- دعم وتعزيز سياسات العمل الرعائي (غير مدفوع الأجر) مع الشركاء والعمل على تخفيف عبء الرعاية الاجتماعية عن كاهل المرأة من خلال تطوير خدمات الطفولة المبكرة.
6- اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة ما جاء في الهدف الخامس ومنهاج عمل بيجين.
7- تشجيع وتحفيز مشاركة المرأة في مجال الريادة والإبداع والاقتصاد الأخضر والعلوم-التكنولوجيا- الهندسة-الرياضيات والقطاعات الواعدة.
8- العمل على إنشاء محاكم عمالية لتسهيل وصول المرأة الى العدالة
9- العمل مع كافة الشركاء لرفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل بواقع 5% حتى عام 2030.
10- دمج قضايا النوع الاجتماعي في جهود التعافي الاقتصادي.
11- تنفيذ مبادرات اجتماعية واقتصادية.
12- متابعة تنفيذ الحقوق الاقتصادية/ الميراث كأحد أهم مقاربات مكافحة الفقر لدى المرأة

في المجال الاجتماعي

1. تحسين استجابة الشركاء لتوفير خدمات وتطوير سياسات للتعاطي مع تداعيات العدوان و خصوصاً المرأة اليتيمة ضمن المنظومة الاجتماعية
2. تخصيص الموازنات والبرامج التنموية للفئات النسوية المحرومة (المرأة الريفية والبدوية) للتعويض عن الأضرار الناتجة عن الإحتلال الإسرائيلي لتعزيز صمودهن.
3. حصر الاضرار الواقعة على المرأة في قطاع غزة من ناحية المسكن، والدخل والتعليم والصحة للمرأة
4. تقييد الاستثناءات التي تسمح بتزويج الطفلات ووضع نظام رقابة شديد ومعاقبة كل من يخل بالقانون.
5. تقديم الدعم والمساندة والمتابعة مع الأهل للسجينات في مراكز الاصلاح والتأهيل.
6. القيام بحملات اعلامية توعوية لتغيير الصورة النمطية للمرأة، وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية دور ومكانة المرأة.
7. التأكيد على حقوق المرأة اللاجئة وتعزيز صمود المرأة في المخيمات، وتشكيل لجنة طوارئ للتعامل مع قضايا المرأة ووضع برنامج للعمل معها.

8. العمل مع وزارة التربية والتعليم على تحسين المناهج التعليمية وإزالة النصوص التمييزية ضد المرأة والفتيات والدفع نحو مواد تربوية وتعليمية عصرية داعمة لثقافة الحقوق والعدالة المجتمعية والمواطنة المتساوية وتشجيع الفتيات الانخراط في الدراسات غير التقليدية التي تتماشى مع إحتياجات سوق العمل.
8. تحسين استجابة الشركاء لتحقيق الأمن الغذائي للأسر التي ترأسها نساء نتيجة لتداعيات العدوان (محاربة سياسة التجويع).
9. العمل مع الشركاء لضمان توفر خدمات وسياسات وإجراءات الحماية والرعاية والإيواء للمرأة المعنفات وكبيرات السن.

في المجال السياسي

تعديل كافة اللوائح والأنظمة في كافة مؤسسات الدولة لتكون حساسة للنوع الإجتماعي وتعزيز فكرة المساواة بين الجنسين من خلال:

1. تعزيز وضمان مشاركة المرأة في قيادة جهود الإغاثة والتدخلات الإنسانية وفي لجان الطوارىء الوطني، واعادة الاعمار في قطاع غزة كحد أدنى 30%.
2. تطبيق قراري المجلسين الوطني والمركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية القاضيين بضمان تمثيل للمرأة كحد أدني 30% في دوائر ومؤسسات م.ت.ف وجميع بنى وهياكل الدولة.
3. التنسيق مع الدول المستضيفة للاجئين من خلال منظمة التحرير الفلسطينية والمؤسسات الحقوقية من اجل الإهتمام بوضع المرأة اللاجئة لتحسين أوضاعهم القانونية وعلى وجه الخصوص الحقوق المدنية والخدماتية من تعليم وصحة وغيرها

في المجال القانوني:

1- العمل مع وزارة العدل ولجنة موائمة التشريعات على موائمة القوانين مع الاتفاقيات الدولية التي انضمت اليها دولة فلسطين (على الصعيد العبر قطاعي).
2- حظر التمييز ضد المرأة وتضمين ذلك في مواد مسودة الدستور.
3- مراجعة القوانين والتشريعات والمذكرات التفسيرية من منظور نوع اجتماعي (على صعيد الوزارة)

توجهات عمل وزارة شؤون المرأة

على صعيد الخطط والموازنات

1. تضمين قضايا المرأة وادماجها في الخطط والسياسات والبرامج والمشاريع والموازنات القطاعية للمؤسسات الرسمية الرئيسية.
2. تعزيز العمل مع المانحين الدوليين لضمان استجابة التمويل والمشاريع للاولويات الوطنية ولاحتياجات المرأة.
3. التنسيق والتشبيك مع الآليات الوطنية الداعمة لتمكين المرأة وتعزيزها نحو قضايا المساواة بين الجنسين.
4. تعاون وشراكات بين القطاع الحكومي والأهلي والقطاع الخاص في مواضيع النوع الاجتماعي ومفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان.
5. توفير المعلومات عن وضع المرأة من خلال الاحصائيات، البيانات،السياسات، الدراسات الخطط، الموازنات، مع تطوير بناء قدرات العاملين.

في مجال تعزيز الشراكة والحوار:

1. الانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني وتجسيد شراكة فعلية وحقيقة في رسم السياسات والتخطيط والتنفيذ ومتابعة التنفيذ.
2. إشراك المرأة في عمليات صنع السياسات وتصميم البرامج والقوانين والتشريعات .
3. تعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية في مختلف الآليات والمحافل الدولية والاقليمية.
4. تعزيز الشراكات والحوار البناء، من خلال الفرق الوطنية التي تضم بعضويتها ممثلين عن الحكومة / المجتمع المدني، لرسم السياسات ورصد التقدم المحرز ومعالجة السمتجدات (الفريق الوطني لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325، اللجنة الوطنية لمناهضة العنف، الفريق الوطني لتطبيق نظام التحويل الوطني، لجنة إنصاف الأجور، لجنة تشغيل المرأة، الفريق الوطني لتنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال العنف، لجنة الأجر المتساوِ)

الإصلاح المؤسسي وتحسين جودة السياسات والتدخلات:

1. أتمتة الانظمة وللتحول الرقمي ضمن (الرصد، الارشفة، نظام الشؤون الادارية، المتابعة والتقييم، قاعدة بيانات الكترونية حول الجمعيات).
2. تحسين حوكمة وزارة شؤون المرأة بالاستناد إلى خطة الاصلاح الاداري.
3. قيادة الجهد لتحليل وتقييم الشكاوى المقدمة من المواطنين تجاه الخدمات الحكومية من منظور نوع اجتماعي وتطوير سياسات لسد الفجوات بناء على نتائج التحليل.

مجالات دعم وأولويات سد الفجوة بين الجنسين في فلسطين

فيما يلي اقتراحات رئيسية حول مجالات دعم وأولويات المجتمع الدولي والجهات المانحة في سد الفجوة بين الجنسين في فلسطين مع ضمان التنسيق الفعال بين مختلف أصحاب المصلحة.
تركز هذه الاستراتيجيات على الاستثمارات المستهدفة للحد من الفوارق بين الجنسين في مجالات الحماية الإجتماعية والرعاية الصحية والتوظيف والوصول إلى العدالة وغيرها، ودعم خطط التعافي الاقتصادي المراعية للمساواة بين الجنسين، وتعزيز آليات التنسيق. بالإضافة إلى ذلك، فإن ضمان التكامل بين القطاعات لسياسات المساواة بين الجنسين، وتسهيل التعاون الإقليمي والعالمي، من شأنه أن يعزز الجهود الوطنية في تحقيق العدالة والمساواة والمشاركة والتمكين والحماية للمرأة الفلسطينية، وتعزيز مشاركتها في الشأن العام، وإزالة ما يعترض ذلك من معيقات سياسية، وقانونية، واقتصادية، واجتماعية.

1. تقديم الدعم المالي والفني لمعالجة الفجوات بين الجنسين

توفير التمويل المستدام والمساعدة الفنية لمعالجة الفوارق في مجالات التمييز الرئيسية بما في ذلك الحماية الاجتماعية والتشغيل والحصول على الخدمات للمرأة والفتيات، لا سيما في المناطق المتضررة من الاحتلال والأكثر تهميشاً.

2. المساعدات الإنسانية وبرامج الإنعاش التي تراعي الفوارق بين الجنسين

توفير الخدمات المنقذة للحياة ودعم تطوير وتمويل برامج المساعدات الإنسانية والتعافي التي تراعي الاحتياجات الخاصة للمرأة، وخاصة المتضررات من الاحتلال، مثل الناجيات من العنف

والمرأة النازحة. وذلك يشمل الملاجئ الآمنة، والمساعدة القانونية، والدعم النفسي والاجتماعي، والرعاية الصحية للأمهات والإنجاب، وخدمات الوقاية، والحماية، والاندماج.

3. **دعم سبل العيش والتمكين الاقتصادي للمرأة**

خلق فرص كسب العيش للمرأة في المناطق المتضررة من الاحتلال مع التركيز على الأسر التي تعيلها نساء، والأرامل، والفئات المهمشة. ويشمل ذلك التدريب المهني، والتمويل ودعم الأعمال الصغيرة، وتطوير مبادرات لزيادة انخراط المرأة بالمجال الاقتصادي.

4. **تعزيز جودة خدمات الصحة العامة، الصحة الإنجابية والجنسية والنفسية**

معالجة آثار الحرب على صحة المرأة وسلامتها الجسدية والنفسية والجنسية والانجابية، وخاصة أولئك مما تعرضن لإصابات أو مواقف تغير مجرى حياتهن وتتطلب خدمات إعادة التأهيل.

5. **تعزيز القيادة النسائية في عمليات صون الأمن والسلم الدولي والأهلي**

ضمان مشاركة المرأة في أجندة السلام والأمن، وحل النزاعات، والتخطيط الأمني على المستويين الوطني والدولي. ويشمل ذلك التدريب على القيادة للمرأة، والمشاركة في الحوارات لإنهاء الاحتلال وحل النزاعات، وتعزيز المشاركة في فرق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وجهود إعادة الأعمار ومنصات التأثير على السياسات الأمنية والتنموية.

6. **جمع البيانات وتحليل النوع الاجتماعي**

الاستثمار في جمع البيانات المصنفة حسب الجنس لتوجيه السياسات والخدمات التي تلبي احتياجات المرأة عبر القطاعات. وتشمل اجراء المسوحات الوطنية وأنظمة المراقبة التي تتتبع الفوارق بين الجنسين.

7. **الحوكمة المستجيبة للنوع الاجتماعي**

تعزيز أطر الحوكمة التي تضمن المساءلة عن التزامات المساواة بين الجنسين على المستوى الوطني، ودعم الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي، وأطر المراقبة، وآليات المساءلة التي تشرك المجتمع المدني.

مجالات دعم المؤسسات الدولية والجهات المانحة لتقوية ورفد القدرات المؤسساتية لوزارة شؤون المرأة لتلبية هذه الأولويات:

سوف يكون للمنظمات الدولية والجهات المانحة دور رئيسي في دعم تمكين وزارة شؤون المرأة بهدف دعم تطبيق إستراتيجية الوزارة للأعوام 2025-2026 وضمان استجابتها لحقوق وإحتياجات المرأة الفلسطينية، والمساهمة الفعّالة في دعم دور الوزارة في قيادة الجهود الوطنية لسد الفجوة بين الجنسين وتنسيق الخدمات التي تلبي الاحتياجات المختلفة للمرأة في فلسطين، لا سيما في سياق الإحتلال وأثره المحدد على المرأة.

1. **بناء القدرات للقيادة الإستراتيجية** لقيادة مبادرات المساواة بين الجنسين والتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى لضمان تقديم الخدمات الفعالة للمرأة:

- مجال الدعم: تقديم المساعدة المالية والفنية لتعزيز دور وقيادة وزارة شؤون المرأة في تطوير الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين. الاستثمار في التدريب الفني والإداري لموظفي وزارة شؤون المرأة لقيادة الجهود الوطنية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمناصرة وتطوير السياسات لإحداث أثر ملموس بالنسبة لتصنيف دولة فلسطين وفقاً للمؤشرات الدولية (المرأة والأعمال والقانون، المرأة والسلام والأمن، المؤشر الإقليمي للعنف).

2. **تعزيز الدور التنسيقي لوزارة شؤون المرأة** لتنسيق تقديم الخدمات وخطط العمل المتعلقة بالمساواة، مما يضمن الدعم الشامل للمرأة في جميع القطاعات:

- مجال الدعم: دعم جهود وزارة شؤون المرأة المركزية لتنسيق وتسهيل التعاون بين الوزارات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص من خلال مجموعة العمل القطاعية الخاصة بالنوع الإجتماعي وبرنامج تنسيق المساعدات الإلكتروني (aims) واللجان الوطنية التي ترأسها الوزارة. بما يشمل إنشاء منصات متعددة الوسائط لأصحاب المصلحة المتعددين لضمان دمج الخدمات التي تراعي الفوارق بين الجنسين في قطاعات مثل الحماية الإجتماعية والصحة والتعليم والأمن.

3. **الحشد والمناصرة لتعزيز مكانة المرأة في المنظومة الدولية والإقليمية وإتاحة سبل الانتصاف لها (مساءلة، محاسبة، جبر، وتعويض)** وتقلد المرأة مناصب بالهيئات الدولية والإقليمية، وإصدار قرارات بموجب الإجراءات الخاصة عن الأجهزة الرئيسية بالأمم المتحدة.

- مجال الدعم: المؤازرة وحشد التأييد لهذه الإجراءات من قبل حكومات الدول.

4. **تعزيز جمع البيانات وقدرات المراقبة** بهدف متابعة التقدم المحرز في سد الفجوة بين الجنسين وتعديل خطط العمل الوطنية استنادا إلى الأدلة والبيانات.

- مجال الدعم: الاستثمار في الأنظمة التي تسمح لوزارة شؤون المرأة بجمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس ورصد حالات العنف ضد المرأة من المجتمع ومن الإحتلال عبر المرصد الوطني. وتطوير نظام متابعة وتقييم مركزي لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الإستراتيجيات و الخطط الوطنية.

5. **تعزيز مشاركة وزارة شؤون المرأة في الشبكات الإقليمية والعالمية** مما يزيد من تأثيرها وقدرتها على الدفاع عن احتياجات المرأة الفلسطينية على الساحتين اللإقليمية والدولية.

- مجال الدعم: تسهيل مشاركة وزارة شؤون المرأة في المنصات الإقليمية والدولية، وخاصة دورها في قيادة لجنة المرأة في جامعة الدول العربية والمشاركة والتفاعل في مساحات قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وبشكل خاص إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وقرار مجلس الأمن بشأن أجندة المرأة والسلام والأمن و منظمة تنمية المرأة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي و مجلس حقوق الإنسان / الإحاطات الخاصة بإتفاقية جنيف الرابعة ولجنة الأمم المتحدة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا / الاسكوا . . ويشمل ذلك توفير التمويل لوزارة شؤون المرأة والمنظمات النسوية الفاعلة للمشاركة في المنتديات العالمية وتسليط الضوء على واقع المرأة و الفتيات الفلسطينيات و إبراز تداعيات العدوان المستمر عليهن.